شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل لمثالين اخرهما ان يكون
الموصوف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس
وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف
العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه
يصلح طريقا للقصر ولم يذكر له هاهنا مثالا وقد اشرنا الى ذلك في
بحث العطف **وقلبا زيد قائم لا قاعد** ونفي القعود وان علم من اثبات القيام
ساعد ما فيهما لكن لم يعلم منه كونه المخاطب معتقدا للعكس ولفظ القصر
دال له على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة **او ما
زيد قائما بل قاعد وفي قصرها** اي قصر الصفة على الموصوف **زيد
شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد** ويجوز ان يقال ما شاعر عمرو
بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقدم الخبر وقد اجمع
النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح
انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل وكذا اذا لم يعمل اما لان اصله
العمل واما لتوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة
واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا
لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي
في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا لا تنافي فيه الوصفان بخلاف قصر
الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا
لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق **ومنها
النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا
ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد** والكل
يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب **ومنها
انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي
قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد** واعلم ان كلام الشيخ في دلائل
الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه

قال ليس المراد بقولهم ان لا ينفي عن الثاني ما يوجب للاول انها ينفي
عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني
زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس
قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من
غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جاءا وهذا المعنى قائم
بعينه في انما فاذا قلت انما جاء زيد لم يكن يعني ان يكون قد جامع زيدا غيره
في المجيء الذي اسنده لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو
لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءا فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم
زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد
بنحو وحده لانه السابق الى الوهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر
لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي
النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادة القصر
بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكون لاثبات ما بعده ونفيه بل
يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع
فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية
لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس
بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى
الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه
انما كما ذكره الشيخ ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلاثة اوجه اشار
الى الاول بقوله **لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب
معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو** اي هذا المعنى هو **المطابق لقراءة
الرفع** اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة
وحرم مبني للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ
برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي وعلى قراءة نصب الميتة
وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان